للعبور ثمن دفعته الأسواق

الحكومة السودانية تقرر رفع حظر السلع بعد تجريب المجرَّب

أحمد بن عمر

اللوحة من أعمال الفنان: عُبادة جابر

لم يكن في الحسبان أن يقود احتجاج سكانٍ ومُخلّصين جمركيين في وادي حلفا، إلى توجيهٍ برفع حظرٍ فرضه رئيس وزراء حكومة الأمل كامل إدريس على استيراد السلع، فقد استمرت الاحتجاجات لنحو أسبوعين. وأغلق المحتجون الحظيرة الجمركية وطريق معبر أشكيت، مطالبين بإلغاء الحظر والسماح باستيراد الخضر والفواكه، ومراجعة قيود الاستيراد الشخصي والجبايات التي ضيّقت مصادر رزقهم. وبرز التحرك الرسمي لمعالجة مطالبهم وسط التوترات التي أعقبت قصف المعدّنين في شمال الوادي، ومقتل سائقين مصريين بالخرطوم، وما صاحبها من مخاوف على سلامة السائقين وحركة الشحن بين البلدين، فزار والي الشمالية المعتصمين وشدد في حديثه للمحتجين على ضرورة فتحه بصورة عاجلة بالتوازي مع مواصلة المساعي لإيجاد حلول للقضايا المطروحة، ثم وصل رئيس مجلس السيادة البرهان إلى مدينة حلفا من أجل الاعتصام.

وأخبر مخلّص جمركي من سكان حلفا «أترٍ»، كان قد حضر اللقاء الذي جمع البرهان أولاً مع مفوضين من الاعتصام، أن المطالب بدأت بالسماح بتدفق الخضراوات والسلع المرتبطة بمعيشة المدينة ومصادر رزقها، فتعهّد رئيس مجلس السيادة بمعالجتها فوراً. وعندما طرح الحاضرون رفع الحظر عن السلع الـ 46 والاستيراد الشخصي، أبلغهم بأنه سيتشاور مع رئيس الوزراء أولاً، ووعد بمتابعة الأمر، ثم خاطب مجموعات في المعبر بشأن الاستجابة. ويضيف المخلّص أن بدء تطبيق الاستجابة خلال 24 ساعة فاجأهم، ويرى أن المعبر الذي يُقدّر أنه يوفر أكثر من ثمانية آلاف فرصة عمل، يحتاج إلى اهتمام وسياسات تراعي اعتماد السكان على التجارة. وطمأن البرهان المصريين، وأبدى حرصه على انتظام التجارة وإمدادات الكهرباء بين البلدين.

وفي 26 أكتوبر الجاري، أعلن رئيس الوزراء كامل إدريس إلغاء حظر استيراد السلع الذي طبق في مايو السابق، وإعفاء ثماني مجموعات غذائية من الرسوم الجمركية والضريبية، بينها الدقيق والأرز والفول المصري وزيوت الطعام.

كيف أثّر حظر السلع على شركات الشحن؟

تكتسب حركة النقل بين السودان ومصر أهميتها من اتساع التجارة بين البلدين، بعدما أصبحت مصر الشريك التجاري الأكبر للسودان خلال النصف الأول من 2026، بتبادل بلغ نحو 1.87 مليار دولار. وقد كشفت أزمة المعابر أثر اضطراب هذا المسار، مع تكدّس الشاحنات وتعطّل رحلاتها. وفي 15 أكتوبر الجاري، صدرت تعليمات مصرية بإبقاء الشاحنات المتجهة إلى ميناء قسطل البري في موقف تابع لمجلس مدينة أبو سمبل، ومنع نقلها عبر العبارات حتى صدور تعليمات جديدة، وسط مخاوف على سلامة

السائقين واحتجاجات عطّلت حركة العبور، لتضاف أزمة الطريق إلى آثار الحظر التي تحمّلتها شركات الشحن ومكاتب التخليص والسائقون وعمال التحميل والتفريغ.

في حديثه لـ «أتر»، يقول محمد خيري صاحب شركة «خيرنتود» للنقل، التي لديها فروع عاملة في مصر، إن شركته تضررت بشدة من الحظر، واضطر إلى إغلاق مكتبين بسبب توقف عمليات الشحن، موضحاً أنه كان يشغّل نحو 20 جراراً، بينما أصبح العدد بعد الحظر لا يتجاوز أربعة بصعوبة، وبقي شحن الأثاث والأمتعة المنزلية النشاط الذي يساعد على استمرار العمل، وتساءل عن كيفية تعويض هذه الخسارات في ظل الظروف الصعبة.

وعن الحركة بعد رفع الحظر، أوضح خيري أن شركته لم تتلقَّ حتى وقت حديثه طلبات شحن من كبار التجار والموردين، وأن الاتصالات تقتصر على الاستفسار، خاصةً عن الإجراءات والمستندات المطلوبة، مع ظهور مؤشرات على انفتاح حركة الاستيراد والتجارة من مجموعات لم تعمل من قبل في مجال استيراد السلع من مصر.

وتوضح تجربة الشركة كيف تتراكم كلفة توقف الشحن، فالمكاتب والمركبات تحتاج إلى مصروفات، حتى مع انخفاض الرحلات، والعاملون يفقدون فرصاً مرتبطة بكل شحنة، لذلك ستُقاس استعادة النشاط بعودة الطلبات وانتظام النقل وإعادة تشغيل المكاتب، وهي خطوات تحتاج إلى وضوح الإجراءات واستقرارها؛ حتى يستطيع المُورِّد حساب تكلفته وترتيب التزاماته.

حظر السلع والدولار يواصل الصعود

كان الحد من تدهور الجنيه أحد أبرز مُبررات الحكومة لحظر السلع، باعتبار أن تقليص استيرادها سيخفّض الطلب على النقد الأجنبي، لكن الدولار الذي دارت أسعاره حول أربعة آلاف جنيه قبيل تطبيق الحظر، وصل إلى نحو عشرة آلاف جنيه في أكتوبر، بزيادة تقارب ستة آلاف جنيه، أي بنحو 150%، بينما ظلت القيود قائمة، وهي حصيلة تُضعف التعويل على منع هذه السلع لمعالجة أزمة الصرف، وتكشف أن الضغوط التي تدفع الدولار إلى الصعود أوسع من الطلب المرتبط باستيرادها.

ويَفرض استمرار هذا التراجع سؤالاً عن الدراسة التي حددت وزن السلع المحظورة في الطلب على الدولار، ومقدار النقد الأجنبي الذي توقعت الحكومة توفيره، فالاستيراد يخلق طلباً على العملات الأجنبية، لكن حجم هذا الطلب وأثره يحتاجان إلى قياس. وما أظهرته الأشهر الماضية هو أن تقييد هذه السلع لم يكن كافياً لإيقاف تدهور الجنيه، بينما تحمّلت الأسواق كلفة تعطيل التجارة وضيق المعروض، لتصبح مراجعة القرار مرتبطة بمقارنة الوفر الفعلي في النقد الأجنبي بالخسائر التي ترتبت عليه.

ندرة السلع وحدود القدرة الإنتاجية

تزامن تراجع الجنيه مع ضيق المعروض واضطراب وصول الشحنات، فأصبحت الأسواق تواجه ارتفاع تكلفة شراء السلعة وصعوبة الحصول عليها معاً. وتكشف مقارنة نشرتَي أسعار «أتر» في يونيو وأكتوبر حجم الزيادة خلال أقل من خمسة أشهر؛ ففي أم درمان ارتفع رطل الزيت من خمسة آلاف جنيه في 4 يونيو إلى 18 ألفاً في 22 أكتوبر، بزيادة 260%، وكيلو العدس من ستة آلاف إلى 25 ألف جنيه، بقرابة 317 %، وفي كسلا ارتفع كيلو السكر من 3,800 إلى عشرة آلاف جنيه، بنسبة تقارب 163 %، بينما زاد كيلو الدقيق في سنار من ثلاثة آلاف إلى ثمانية آلاف جنيه، بما يساوي نسبة الـ167%، وهي زيادات جعلت شراء الكميات نفسها يحتاج إلى إنفاق يتجاوز ضعف قيمتها السابقة في السكر والدقيق، وثلاثة أضعافها في الزيت وأربعة أضعافها في العدس، فضاقت أمام الأسر خيارات تدبير غذائها والانتقال إلى بدائل أقل تكلفة.

وبالنسبة للفول المصري، وهو من السلع التي طالتها قيود الاستيراد، ارتفع سعر الجوال المستورد من إثيوبيا في القضارف من 220 ألف جنيه في سبتمبر إلى 420 ألفاً، بزيادة تقارب 91%، وفي مروي ارتفعت طاسة الفول من ثمانية آلاف إلى 12 ألف جنيه، بنسبة 50%، بالتزامن مع نقص في بعض المحال، وتقلص الكميات المقدمة للمستهلكين، فتأثرت تكلفة وجبة تعتمد عليها الأسر، وامتد الغلاء إلى البدائل المتاحة أمامها.

وفي الاتجاه المقابل، ظهرت استجابة الأسعار لعودة الإمدادات في وادي حلفا، إذ أخبر مواطنون بانخفاض سعر كيلو الطماطم إلى عشرة آلاف جنيه في 19 أكتوبر الماضي، بعدما بلغ 30 ألفاً خلال الشهر السابق، عقب وصول شحنات من مصر، وهو تراجع يقارب الثلثين، ويبيّن أثر توافر السلعة والمنافسة في تخفيف السعر، حتى مع استمرار ضغوط الصرف والنقل، ولذلك تحتاج محاسبة الحظر إلى حساب ما أضافه نقص المعروض إلى تكلفة المعيشة، إلى جانب مقدار النقد الأجنبي الذي وفّره.

وتعيد هذه الزيادات السؤال إلى قدرة الإنتاج المحلي على سد الفجوة التي خلّفها تقييد الاستيراد، لذا تحتاج حماية الإنتاج إلى مصانع قادرة على توفير البديل، بينما تشير بيانات وزارة الصناعة في العام 2025 إلى تضرر نحو اكثر من 1,800 منشأة، بينها 553 مصنعاً تعرضت لدمار كامل.

وفي 14 سبتمبر اطّلع رئيس الوزراء على خطة توطين الصناعات وتنمية الصادرات، ثم ناقشت لجنة دراسة النهضة الصناعية الشاملة في 8 أكتوبر الجاري، تقييم القطاع ومنهجية إعداد الدراسة، وتبقى مساءلة الحظر مرتبطة بالقدرات التي كانت جاهزة عند فرضه، وعدد المصانع العائدة وطاقة

تشغيلها وحصتها من احتياجات السوق. إن إعادة تشغيل المنشآت تحتاج إلى تمويل وكهرباء ومدخلات ووقت، بينما تتأثر الإمدادات فور تقييد الاستيراد.

سلع خارج القرار وأخرى تنتظر

وراجعت «أتر» قائمة السلع التي رُفع عنها حظر الاستيراد مؤخراً، والتي تضمنت 44 سلعة، مقارنة بالقائمة السابقة التي شملت 46 سلعة. وأظهرت المقارنة غياب سلعتين عن القائمة الجديدة، هما «أكياس البلاستيك والعبوات» و«الفراء ومصنوعاته»، ما يثير تساؤلات حول أسباب استبعادهما، وما إذا كان حظر استيرادهما سيظل سارياً، خاصة أن القائمة الجديدة أبقت على الأواني البلاستيكية ضمن السلع المسموح باستيرادها، وهي تختلف عن الأكياس والعبوات من حيث طبيعة الاستخدام والتصنيف السلعي.

تواصلت «أتر» مع محمد محيي الدين، أحد مستوردي الأكياس والعبوات الورقية والبلاستيكية، للاستفسار عن أثر استمرار الحظر على نشاط المستوردين، وموقفهم من استبعاد هذه المنتجات من قائمة السلع التي رُفع عنها الحظر، فأفاد بأنه وآخرين غادروا البلاد بعد الحظر وبحثوا عن أعمال هامشية، ثم توقعوا العودة إلى نشاطهم مع إعلان رفعه، قبل أن يفاجئهم، بحسب متابعتهم، استمرار القيود على المنتجات التي يتعاملون فيها، ويخشى أن يؤدي ذلك إلى استمرار تعطّل المستوردين وفقدان العمال المرتبطين بهذا النشاط مصادر دخلهم.

ويربط محيي الدين الطلب على هذه المنتجات بعمل المطاعم والأسواق والمكاتب، وبعودة المواطنين واستئناف الأنشطة، فالعبوات تدخل في تجهيز السلع وحفظها وتسليمها، وتتحرك حول استيرادها أعمال النقل والتحميل والتخزين والتوزيع والبيع، ولذلك يمتد أثر تقييدها إلى تكلفة تشغيل مشروعات أخرى وقدرتها على تقديم خدماتها.

ويقدّر محيي الدين قيمة النقد الأجنبي المستخدم في استيراد هذه المنتجات بأقل من مليون دولار، وهو تقدير يحتاج إلى تحديد الفترة والأصناف التي يشملها ومراجعته ببيانات الواردات، لكنه يفتح سؤالاً عن حجم الوفر المتوقع من أي قيود متبقية مقارنة بالدخول وفرص العمل التي تعطلها، وما تستطيع المصانع المحلية توفيره من بدائل بالكميات والمواصفات والأسعار التي تحتاج إليها السوق.

وحتى بالنسبة إلى السلع المشمولة برفع الحظر، تظل عودتها إلى السوق مرتبطة باستكمال إجراءات الاستيراد، ففي حالة الفول المصري، أفاد مصدر داخل وزارة الزراعة «أتر» بأنه لم تُمنح حتى وقت حديثه شهادات عدم ممانعة للاستيراد، موضحاً أن

إصدارها متروك للوحدات الزراعية المختصة لتنظيم الواردات في ضوء الإنتاج الداخلي، وأن الوزارة ستنظر في احتياجات السوق والكميات المطلوبة بالأطنان قبل السماح بالاستيراد، وبذلك يظل تدفق الفول مرتبطاً بتقدير الفجوة وإصدار الشهادات، وهو ما يجعل توقيت هذه الإجراءات وحجم الكميات المسموح بها مؤثرَين في المعروض والأسعار.

مسؤولية القرار

في أم درمان، انتظم مستوردون في كيان انتُخبت عضويته داخل السوق لمتابعة أضرار الحظر والمطالبة بمراجعته، وأفاد ممثلهم «أتر» بأن حصراً أولياً شمل قرابة 70 حاوية متوقفة مع استمرار جمع بيانات المتضررين، بينما تراكمت التزامات التخزين والتأخير وبقيت أموال التجار محجوزة في بضائع تعذّر تخليصها. وعقدت المجموعة اجتماعاً في مسجد أم درمان الكبير، اتجهت بعده إلى مخاطبة الجهات الرسمية، وكانت تنتظر اعتماد كيانها وقت إفادته.

وتكررت محاولات الاعتراض بين تجار الملابس الجاهزة، إذ أفاد تجار بسوق أم درمان «أتر» بأنهم رفعوا مذكرة إلى وزارة الصناعة والتجارة للمطالبة بإلغاء الحظر، موضحين أن بعضهم كان قد تعاقد في الصين على تشغيل خطوط لإنتاج طلبياته، ورتّب التزاماته مع المصانع قبل أن يفاجئه القرار، فأصبح مرتبطاً بتكاليف إنتاج وشحن، بينما أُغلق أمامه منفذ إدخال البضاعة وبيعها.

وقال أحد هؤلاء التجار إن خسائر شركته تجاوزت 900 ألف دولار، بحسب تقديره، وإنهم ظلوا يتواصلون مع مسؤولين وجهات مؤثرة في الدولة لدفع مراجعة القرار، وأضاف أن الحكومة منحت خلال الفترة استثناءات لجهات محدودة، بينما بقيت شحنات آخرين متكدسة، وهي إفادة تفتح سؤالاً عن معايير منح الاستثناءات، ومدى إتاحتها للمستوردين الذين تتشابه أوضاعهم والتزاماتهم.

وتضع هذه الشهادات مسؤولية القرار في صلب النقاش، وتبرز أسئلة من مثل: ما الدراسة التي استندت إليها الوزارة عند إعداد الحظر؟ وكيف قدّرت أثره على العقود والشحنات القائمة؟ وما الترتيبات الانتقالية التي وضعتها للبضائع التي جرى شراؤها أو تصنيعها قبل صدوره؟ ثم كيف تابع مجلس الوزراء نتائج السياسة التي أقرّها، وما المؤشرات التي اعتمدها للاستمرار فيها، بينما ارتفع الدولار وتراكمت شكاوى التجار، وظهرت آثار نقص الإمدادات في الأسواق؟

أَتَر
Atar
السودان ومحيطه

مجلة تصدر أسبوعياً عن
مركز سودان فاكتس للصحافة

FACTSD
FACTS CENTER FOR JOURNALISM

نعمل على السودان
من كل مكان

لزيارة موقع مجلة «أَتَر»:

atarnetwork.com

لزيارة موقع مركز سودان فاكتس للصحافة:

sudanfacts.org

لاستلام نسخة (pdf) من المجلة أسبوعياً

على البريد الإلكتروني،
الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:
atar@sudanfacts.org

على WhatsApp أو Signal،
الرجاء إرسال رسالة تحوي كلمة «أتر» أو «Atar» في التطبيق على الرقم:
+254743560204

للانضمام إلى شبكة مراسلي أَتَر في السودان الرجاء مراسلتنا على:

atar@sudanfacts.org

@atarnetwork